

Distr.: General
5 June 2002
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

الهدف في إتمام هذه البرامج الأساسية ونقل المسؤولية عن المتابعة إلى السلطات المحلية، مع الرصد الدولي الملائم، في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢.

إصلاح الشرطة

٤ - خُفِّض عدد ضباط الشرطة في البوسنة والهرسك من حوالي ٤٤ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦ إلى ١٧ ٠٤٧ ضابطاً مأذونين مؤقتاً حالياً -- منهم ٩ ٢٧٥ في الاتحاد، و ٦ ٢٩٧ في جمهورية صربسكا، و ٢٦٩ في مقاطعة بريتشكو، و ١٥٨ في شرطة محكمة الاتحاد، و ١٠٤٨ في دائرة حدود الدولة. وسيتم قريباً منح إذن مؤقت لعدد من ضباط الشرطة، معظمهم يمثلون إضافات لدائرة حدود الدولة حدثت مؤخراً. وقد بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ المرحلة الأخيرة من منح شهادات الشرطة، التي يتحول فيها الإذن المؤقت إلى شهادة كاملة. وينطوي هذا على إجراء عملية تحققٍ أخيرة من الأداء وتقديم تقارير عن عدم الامتثال، والتدريب، والوضع فيما يتعلق بالإسكان، وكذلك التحقق من المواطنة ومن المؤهلات الأكاديمية. وتجري عمليات تحقق متعمق إضافية في حالة الضباط ذوي الرتب العالية.

٥ - وقد استلزمت التعديلات التي أُدخلت على قوانين الملكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إجراء مزيد من

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٥٧ (٢٠٠١) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ التي مدّد المجلس بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهراً أخرى حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويورد التقرير عرضاً مفصلاً للتقدم الذي أحرزته البعثة منذ تقريره المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2001/1132 و Corr.1) ويستعرض الأنشطة المنفذة بصورة مشتركة بين البعثة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. واستمع المجلس أيضاً في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى إحاطة إعلامية قدمها جاك بول كلاين، ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.4484).

٢ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تولى سفين فريدريكسن منصب مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة خلفاً لفنسان كوردوروا. ويبلغ قوام هذه القوة المأذون به ١ ٨٥٠ فرداً؛ أما قوامها الحالي فهو يبلغ ١ ٥٨٦ فرداً (انظر المرفق).

ثانياً - أنشطة البعثة

٣ - لا تزال البعثة تسترشد، في اضطلاعها بعملها، بخطة تنفيذ الولاية (S/2000/529، الفقرة ٣٤، و S/PV.4154 و Corr.1، الصفحة ٦) التي تضم ستة برامج أساسية. ويتمثل

التذكارية. وأول احتفال تذكاري تقيمه البوسنيات المسلمات (البُشناقيات) في براتوناتشي (بالقرب من سريرينتسا) ولا تقع فيه أي حوادث، وهو الاحتفال الذي أقيم في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٢ إحياء لذكرى أعمال العنف ضد البُشناق في عام ١٩٩٢، دُلِّل على التخطيط المحترف من جانب الشرطة في منطقة اتسمت بالصعوبة تاريخياً. وقد هيأت عمليات حفظ النظام النشطة في مناطق العودة الظروف الأمنية الضرورية لعودة عدد غير مسبوق من أفراد الأقليات (انظر الفقرة ٢١ أدناه). وبينما ظل عدد حوادث الاشتباكات العرقية المبلغ عنها (زهاء ١٠٠) كما كان أثناء الفترة المقابلة في عام ٢٠٠١، فإن عدد الجرائم الخطيرة قل. وعندما تحدثت اشتباكات عرقية أصبح من الأرجح الآن أن يدين مسؤولو الشرطة والمسؤولون البلديون تلك الاشتباكات علناً وأن يتخذوا التدابير الأمنية الإضافية الملائمة. بيد أن تحقيقات الشرطة في الجرائم العرقية البارزة، والمتابعة القضائية اللاحقة لها، ظلت غير كافية. وعلى سبيل المثال، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل للغاية في الدعاوى التي أقيمت في المحاكم نتيجة لأعمال الشغب في مسجد فراهاديه في بانيالوكا عام ٢٠٠١، وهي دعاوى بدأت في العام الماضي.

إعادة تشكيل الشرطة

٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بدأت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تحليلاً للنظم على نطاق البلد لاستكمال عملية إعادة تشكيل المجالات الرئيسية لإدارة الشرطة الداخلية. وينطوي ذلك على وضع دليل لمعايير وإجراءات إنفاذ القوانين؛ وإجراء تقييم ذاتي محلي للامتنثال لتلك المعايير والإجراءات؛ وإجراء تقييم موقعي من جانب قوة الشرطة الدولية؛ وإنشاء أفرقة لإدارة التغيير تابعة للشرطة المحلية في كل جهاز من أجهزة إنفاذ القوانين لكي تتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بشأن صياغة التوصيات؛ وتنفيذ كل من التوصيات القصيرة المدى

عمليات التحقق من وضع إسكان ٢ ٥٠٠ ضابط من ضباط الشرطة. ومن بين الضباط الذين جرى استجوابهم منذ كانون الثاني/يناير وعددهم ١ ٨٨٠ اضطر ٤٨٠ إلى اتخاذ تدابير للامتنثال للتشريع المتعلق بالملكية (مثلاً من خلال إبرام عقود إيجار) لكي يصبحوا مؤهلين للحصول على شهادة. وتتحقق الشرطة المحلية من صحة المؤهلات الأكاديمية لضباط الشرطة، وترصد قوة الشرطة الدولية ذلك بمساعدة من وزارتي التعليم والداخلية. وتستعرض بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حالياً حالة ٢٠٨ من ضباط الشرطة، بالتعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما يتعلق بسلوكهم وقت الحرب. ومنذ صدور آخر تقرير سُحب الإذن المؤقت بممارسة سلطات الشرطة من ٦٨ ضابطاً. ومن هؤلاء أُلغِيَ الإذن الممنوح لـ ٢٧ ضابطاً وذلك بسبب سلوكهم وقت الحرب.

٦ - ومنذ صدور آخر تقرير سلّمت قوة الشرطة الدولية إلى مدربي الشرطة المحليين جميع مهام التدريب النظامي في أكاديميتين للشرطة. وقد أُدخلت المناهج التي وافقت عليها قوة الشرطة الدولية في كلية المستوى الأوسط في بانيالوكا وفي كلية علم الإجرام بجامعة سراييفو. وتم التدريب الأساسي على حفظ النظام المجتمعي، وتلقى ٩٠٠ من ضباط الشرطة دورات دراسية إضافية مختلفة لتعزيز أداء الشرطة، من بينها دورات بشأن المهارات التقنية والإدارية. وعلاوة على ذلك تم تدريب ٣١٣ فرداً من وحدات دعم الشرطة من قوات تمثل مزيجاً من الكيانات والكانتونات في أول أربع دورات من سبع دورات متعددة الأعراق تنظمها خلال هذا العام قوة الشرطة الدولية بالاشتراك مع قوة تحقيق الاستقرار للتدريب على السيطرة على التجمهر.

٧ - ومنذ أعمال الشغب التي حدثت في موستار وترييني وبانيالوكا في العام الماضي، تحسّن أداء الشرطة في الأحداث الحساسة، من قبيل الاحتفالات الدينية أو المناسبات

السامي. وفي عمل آخر من أعمال العرقلة فصل وزير داخلية الاتحاد، فضلاً مخالفاً للأصول، مدير شرطة الاتحاد (المؤقت) الحالي يوم ٢٨ أيار/مايو. وقد ألغى قرار الفصل، في وقت لاحق من اليوم نفسه، في أعقاب تدخل متضافر من جانب البعثة ومكتب الممثل السامي وقوة تحقيق الاستقرار.

١٠ - واستمرت البرامج الثلاثة (تدريب طلبة أكاديميات الشرطة، ودورات تجديد المعلومات لضباط الشرطة السابقين، وإعادة الانتشار الطوعي) التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لزيادة النسبة المئوية لتمثيل الأقليات في قوات الشرطة. ومنذ صدور التقرير الأخير ارتفع العدد الإجمالي للطلبة في أكاديميتي الشرطة في بانيالوكا وسرايفو، ومعظمهم من الأقليات العرقية، إلى ١٦٤ ١. وسيزيد متوسط العدد الذي يستوعبه كل صف من صفوف الدراسة في هاتين الأكاديميتين وهو ٩٧ طالبا عندما تتم عملية إعادة بناء الأكاديميات بمساعدة من اللجنة الأوروبية. وقد أتم حتى الآن ٧٦ ضابطاً سابقاً من ضباط الشرطة الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية دورات تجديد المعلومات؛ وتولى أكثر من نصفهم مناصب عليا. ومنذ بداية برنامج إعادة الانتشار الطوعي انتقل ١٦٥ ضابطاً إلى مناطق يمثلون فيها أقلية عرقية. وتُعطى الأولوية للتمثيل النسائي، الذي زاد، ولكنه لا يزال منخفضاً إذ يبلغ نسبة قدرها ٣,٥ في المائة في الاتحاد ونسبة قدرها ٢ في المائة في جمهورية صربسكا. أما مؤسستا الشرطة اللتان أنشئتا تحت إشراف البعثة مباشرة، وهما دائرة حدود الدولة وشرطة محكمة الاتحاد، فهما متعددتا الأعراق تماماً.

١١ - وهذه البرامج أدت إلى حدوث زيادة في نسبة الشرطة التي تمثل الأقليات. ففي أيار/مايو ٢٠٠٢ كانت تلك الشرطة تمثل ١٥,٥ في المائة من جميع الشرطة الممنوحة إذنا مؤقتاً في وزارة الاتحاد وفي الكانتونات، بالمقارنة بنسبة ١١,٣ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي

والطويلة المدى الصادرة عن أفرقة إدارة التغيير. ومن خلال هذه العملية تتولى إدارات الشرطة المحلية مسؤولية متزايدة عن إعادة تشكيل الشرطة. وتتلقى إدارات الشرطة التي تنفذ برنامج إعادة التشكيل شهادة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تفيد بأنها تستوفي المعايير الأساسية لحفظ النظام الديمقراطي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢ أصبحت شرطة مقاطعة بريتشكو أول إدارة للشرطة تحصل على هذه الشهادة. وتجري تحليلات لنظم جميع إدارات الشرطة الأخرى، في ظل تعاون محلي جيد. وفي ٥ شباط/فبراير تم توحيد إدارات الشرطة البوسنية والكرواتية الست الصغيرة المفصولة عرقياً في موستار، مما أنهى مأزقاً دام ثلاث سنوات.

٩ - وتحقق تقدم في جهود البعثة الرامية إلى حماية الشرطة من التأثير السياسي عن طريق إدخال منصب مفوض شرطة مستقل في كل إدارة من إدارات الشرطة. وعملاً على إزالة أوجه عدم الاتساق والعقبات المتبقية، فرض الممثل السامي، بناء على طلب البعثة، مجموعة من القوانين بشأن الشؤون الداخلية في جميع كانتونات الاتحاد في ٢٣ أيار/مايو، ليجعلها متماشية مع التشريع النموذجي الذي وضعته البعثة، بما في ذلك الكانتون ٨ في غرب الهرسك الذي تقطنه أغلبية كرواتية والكانتون ١٠ الذي تقطنه أغلبية كرواتية من "كيان الهرسك والبوسنة"، وهما كانتونان كانا يعرقلان هذه الجهود باستمرار. ويوجد الآن في كانتونات الاتحاد الإطار التشريعي اللازم لاختيار وتعيين مفوضي الشرطة الدائمين. وفيما يتعلق بوزارات داخلية الكيانات، وافقت جمهورية صربسكا على إدخال جميع المتطلبات التشريعية للبعثة. أما وزير داخلية الاتحاد فقد واصل تقويضه وعرقلته لهذا المشروع، بما في ذلك رفضه قبول التعديلات الأساسية لمشروع القانون الحالي المتعلق بالشؤون الداخلية التي عُرضت في ١١ أيار/مايو في مسعى مشترك للبعثة ومكتب الممثل

الاتحاد العشرة دورة دراسية، كانت البعثة قد بدأتها في تموز/ يوليو ٢٠٠١ وقام فيها القضاة والمدعون المحليون بتدريب الشرطة وموظفي الجمارك والضرائب. واشتركت البعثة في وضع منهج دراسي لتدريب الشرطة على تنفيذ مدونة الإجراءات الجنائية للدولة التي ستصدر لاحقاً. وواصلت البعثة رصد التحقيقات والدعاوى القانونية البارزة أمام المحاكم في قضايا من قبيل أعمال الشغب في موستار وبانيالوكا في العام الماضي، واغتيال نائب وزير الداخلية في الاتحاد في عام ١٩٩٩. وأدى الدور الذي قامت به البعثة في حفز المحاكم على تولي قضايا الاتجار بالأشخاص إلى ست عمليات مقاضاة ناجحة في هذا العام حتى الآن - وهو نفس العدد الذي تولته في عام ٢٠٠١ بأكمله وضعف العدد الذي تولته في عام ٢٠٠٠.

١٣ - ويبلغ مشروع شرطة المحاكم مرحله الأخيرة. فقد تمت عملية الانتشار في ستة كانتونات في الاتحاد. واستمر التدريب الخاص لضباط مختارين على حماية كبار الشخصيات وعلى مهارات الإدارة. وتستعرض الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تشريعاً يقضي بإنشاء شرطة محاكم في جمهورية صربسكا؛ ومن المتوخى أن تبدأ عملية الانتشار الفعلي في كانون الأول/ديسمبر.

دائرة حدود الدولة، وتعاون قوة الشرطة المشتركة، ومكافحة التهريب

١٤ - تضم دائرة حدود الدولة ٦٧٠ فرداً وتسيطر الآن على ٨٨ في المائة من الحدود وعلى المطارات الدولية الثلاثة (سرايفو وبانيالوكا وموستار). وفي نيسان/أبريل بدأت دائرة حدود الدولة أول دورة تنظمها لـ ٥٠ طالباً من طلبة أكاديميات الشرطة. وسجلت الدائرة نجاحاً خاصاً في مكافحة الهجرة غير القانونية. ففي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الزائرين لفترة قصيرة الذين

جمهورية صربسكا تبلغ نسبة الشرطة الممنوحة إذناً مؤقتاً ٤,٩ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٣,٢ في المائة وقت إعداد التقرير الأخير. والآليات التي أوجدتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل تجنيد الأقليات أصبحت راسخة الآن تماماً وستنتقل المسؤولية عنها إلى السلطات المحلية في الأشهر القادمة. ولكن مما يدعو إلى القلق الشديد أن عدد المتطوعين لشغل الوظائف المخصصة للأقليات، لا سيما في جمهورية صربسكا، أخذ في الانخفاض. والأسباب الرئيسية لذلك هي الشواغل المتعلقة بالمرتبات المنخفضة، والإسكان، وتوظيف الزوجات، والتعليم المحلي، ولكن توجد أيضاً عرقلة سياسية باقية في بعض المناطق. وقد بذلت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أقصى ما في وسعها في حدود ولايتها لتشجيع تعيين الشرطة التي تمثل الأقليات، مما تضمن إيجاد مساعدة إسكانية لـ ١٦٢ ضابطاً، ولكن تلزم حوافز مالية إضافية، من قبيل تسوية استحقاقات الشرطة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل اتخذ الممثل السامي قراراً بتحديد أولويات المطالبات المتعلقة بالملكية المقدمة من ضباط الشرطة التي تمثل الأقليات، مما سييسر إيجاد حل لاحتياجاتهم فيما يتعلق بالإسكان. ولكن من المخيب للآمال إلى حد كبير أن حكومة الاتحاد لم تنفذ على مدى الأشهر الثمانية الماضية التزاماتها المكتوبة بتقديم مساعدة فيما يتعلق بالمرتبات للشرطة في منطقة سربرينيتسا، مما قد يؤدي إلى استقالة ضباط الشرطة البُشناق الذين انتشروا طوعاً هناك.

التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية

١٢ - بالنظر إلى مواطن الضعف النظمي في النظام القضائي والقانوني، فإن أعمال الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية التابعة للبعثة فيما يتعلق بتشجيع التعاون المهني بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية قد سدت ثغرة هامة في سيادة القانون. فقد تمت في جميع المناطق القضائية الخمس بجمهورية صربسكا وفي ثمانية كانتونات من كانتونات

القانونية، وتكثيف تدابير مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وكان من الإجراءات الأساسية في هذا الصدد إنشاء مصرف بيانات مشترك يضم ٣ ٠٠٠ اسم على قائمة المطلوب القبض عليهم ومراقبتهم. وفي البوسنة والهرسك وحدها جرى تفتيش أكثر من ٢٣٥ ٠٠٠ مركبة بحثاً عن السلع المهربة، وجرى التحقق من الوثائق التي يحملها ما يربو على ١٥٥ ٠٠٠ شخص، واعتُقل ٤٩٠ شخصاً. وقامت دائرة حدود الدولة بتفتيش زهاء ١٤ ٠٠٠ مركبة، واعتقلت ٩٨ شخصاً، ورفضت منح إذن دخول لـ ٥٤٧ شخصاً لعدم وجود الوثائق الصحيحة معهم. كما اعتقلت جمهورية يوغوسلافيا وكرواتيا الاتحادية أكثر من ١ ٣٠٠ مهاجر غير قانوني، واتهمت ما يجاوز ٢٠٠ شخص بالتجار بالأشخاص، وجمعت ما ينوف على ٤٠٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة فضلاً عن ٩ ٠٠٠ لغم وقنبلة، ومئات الكيلوغرامات من المتفجرات، وأسلحة عديدة.

١٧ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ اعتمد مجلس الدولة للشعوب القانون المنشئ لجهاز الدولة للمعلومات والحماية، وهو مشروع رئيسي بدأته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وسيكون الجهاز مسؤولاً عن جمع البيانات المتعلقة بالجريمة وتحليلها وتوزيعها؛ وعن أمن كبار الشخصيات والمرافق الدبلوماسية ومؤسسات الدولة؛ وعن التعاون والتنسيق مع الإنتربول. وسيبدأ الانتشار حالما يعتمد مجلس النواب التابع للدولة القانون، وهو ما يُتوقع حدوثه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويستعرض "فريق التنسيق المشترك المعني بمكافحة الإرهاب" على صعيد الدولة، وهو فريق للبعثة فيه صفة المراقب، المواطن التي حصل عليها الأجانب أثناء الحرب أو بعدها بفترة وجيزة.

١٨ - ومنذ إنشاء البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص في تموز/يوليه ٢٠٠١، جرت عمليات تفتيش لما يربو على ٢١٠ مؤسسات يشتبه في استخدامها في البغاء

لم تسجل مغادرتهم ٣٦٦ في جميع المطارات الثلاثة، بالمقارنة بما يبلغ ٦ ٣٢٦ زائراً من خلال مطار سراييفو وحده أثناء نفس الفترة في عام ٢٠٠١. ومع ذلك استمرت محاولات عبور الحدود بطريقة غير قانونية. وفي ١٤ أيار/مايو غرق ١٣، على الأقل، من المواطنين الأتراك أثناء محاولتهم العبور بزورق إلى كرواتيا. وأبرز هذا الحادث الحاجة إلى حصول دائرة حدود الدولة على معدات على وجه السرعة، من قبيل زوارق الحراسة النهرية، التي وعد بها المانحون الدوليون. وفي الأشهر الستة الماضية ضبطت دائرة حدود الدولة سلعا وعملات غير قانونية تجاوزت قيمتها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. وشرعت وحدة غراديسكا التابعة للدائرة على الحدود الكرواتية، بعد أسبوعين من تدشينها، عملية كشفت عن وجود قنبر ضريبي تجاوزت قيمته ٢,١ مليون دولار.

١٥ - ورغم هذه النجاحات، والأهمية الواضحة لدائرة حدود الدولة في مكافحة الإرهاب والتهريب، فإن وجود نقص شديد في التمويل لها يهدد عملياتها وزيادة انتشارها. وتبلغ الاحتياجات المالية لانتشار دائرة حدود الدولة انتشاراً كاملاً هذا العام ٢٤,٧ مليون دولار. ومن هذا المبلغ تخصص ميزانية الدولة ١٥ مليون دولار من الموارد المحلية، مع إيراداتها عبارة غير محددة تفيد بأنه في حالة توافر موارد إضافية فإن دائرة حدود الدولة ستكون أحد المستفيدين منها. وقدمت حكومة هولندا ٤ ملايين دولار كمساعدة ثنائية. ومن ثم فإن النقص الحالي في المرتبات والبدلات وتكاليف التشغيل يبلغ ٥,٧ ملايين دولار.

١٦ - وقد حققت أعمال البعثة فيما يتعلق بإيجاد آليات للتعاون بين الكيانات وبين شرطة المناطق المختلفة نتائج باهرة. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بدأ أفراد القوة الإقليمية (البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية كرواتيا) "عملية الهدف المشترك" لتعزيز الحدود، ومكافحة تهريب الأسلحة والمهجرة غير

المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٢٠ - انضم عشرة ضباط شرطة في آذار/مارس إلى وحدة الشرطة المدنية الموجودة حالياً والمستمدة عناصرها من البوسنة والهرسك وتعمل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بحيث أصبح مجموع أفراد الوحدة ٢٣ ضابطاً. وأُرسلت المجموعة الثانية من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من البوسنة والهرسك إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وعملت البعثة أيضاً على التوصل إلى اتفاق بين وزراء دفاع الكيانات بشأن هيكل وترتيبات القيادة والسيطرة لوحدة عسكرية مركبة ومتعددة الأعراق من البوسنة والهرسك مسؤولة عن النقل الخفيف وتضم زهاء ٦٠ فرداً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تلقت الوحدة معدات وتدريباً من حكومة سويسرا، وقدمت حكومة اليونان تدريباً إضافياً.

ثالثاً - الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢١ - ساهم تحسُّن الأوضاع الأمنية، الذي نجم جزئياً عن أعمال البعثة في مجال إصلاح الشرطة، في حدوث زيادة في عمليات عودة الأقليات في شتى أنحاء البوسنة والهرسك. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ما يربو على ٩٢ ٠٠٠ من أفراد الأقليات عادوا في عام ٢٠٠١، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٦,٥ في المائة عن عام ٢٠٠٠. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٢، سُجِّلَت عودة ٢٠ ٢٢٤ فرداً من الأقليات، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن الفترة المقابلة في عام ٢٠٠١. وتمثل عملية إعادة بناء المساكن تحدياً كبيراً فيما يتعلق بعودة الأقليات، يؤدي تضاؤل التبرعات الدولية إلى تفاقمه. وفي أعقاب اعتماد تعديلات قانون الملكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، زاد معدل التنفيذ إلى نسبة قدرها ٤٩ في المائة في المتوسط

القسري وذلك في ٤٧٦ غارة قامت بها الشرطة المحلية بتوجيه من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأثناء هذه الغارات وبعدها جرت عمليات استجواب لـ ١ ٥٦١ امرأة، من بينهن قاصرات، والتمست ١٨٦ امرأة من ضحايا الاتجار بالأشخاص المساعدة وحصلن عليها وجرت إعادتهن إلى بلدانهم بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وبموجب القانون تم إغلاق ١١٧ مؤسسة. وعملاً على زيادة المساعدة فيما يتعلق بالملاحقة القانونية لعصابات الجريمة المنظمة الضالعة في الاتجار عبر الوطني بالنساء، تُنقل المعلومات التي يجري الحصول عليها من خلال الاستجوابات مع الضحايا إلى القوة الإقليمية. وحيثما يوجد دليل على تواطؤ الشرطة المحلية فإن أفرقة البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص ترصد عن كثب أعمال وحدات المراقبة الداخلية التابعة للشرطة.

الشرطة وتوعية الجمهور

١٩ - تضمنت الحملات الإعلامية التي اضطلع بها منذ صدور آخر تقرير حملة بعنوان "اعرف حقوقك"، ترمي إلى توعية المواطنين بحقوقهم والتزاماتهم أثناء تحقيقات الشرطة معهم، وإذاعة فقرة إعلانية تلفزيونية، وعقد مناقشة في حلقة عامة بشأن "المرأة وإنفاذ القانون" احتفالاً باليوم الدولي للمرأة. وتتناول الحملات الجارية مواضيع شتى تشمل إعادة انتشار الشرطة طوعاً وشن حملات تجنيد من أجل أكاديميات الشرطة. وتتواصل الجهود لتعزيز قدرة مؤسسات إنفاذ القانون المحلية ومن بينها دائرة حدود الدولة في مجال الشؤون العامة. ويسجل الآن موقع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الذي أعيد تصميمه وجرى تحسين مستواه، على الشبكة العالمية (www.unmibh.org) أكثر من ٧ ٠٠٠ زيارة له يومياً.

وعلى توليد فرص عمالة، وعلى الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية للمنطقة، وعلى الحكم المحلي الفعال لبناء مستقبل مستدام للمنطقة. وقد أعده فريق خبراء تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر القليلة الماضية. وكانت استجابة المانحين الأولية مشجعة، وإن كانت تقصّر عن الأهداف. وأُعلنت في المؤتمر تعهدات بتقديم حوالي ٩,٩ ملايين دولار، وإن كانت التعهدات لبرنامج الانتعاش على وجه التحديد لم تتجاوز ٣,٦ ملايين دولار. ويجري مزيد من الاتصالات مع المانحين المحتملين.

٢٤ - وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة مرتبطة بتنفيذ إطاره للتعاون التقني للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وللمساعدة في تحديث وضع السياسات أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول دراسة تجري على الإطلاق في البوسنة والهرسك لقياس مستويات المعيشة وانتهى من وضع تقريره الوطني الثالث عن التنمية البشرية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بدأ مشروع البرنامج لتنسيق المعونة، الذي يضم وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية على مستوى الدولة ووحدات تنسيق المعونة في كلا الكيانين. ويسر البرنامج أيضا توقيع اتفاق بين حكومات البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية صربسكا لتشجيع عمليات العودة عبر الحدود.

٢٥ - وفي مجال الإصلاح التعليمي تترأس منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فريقا من الخبراء التربويين المحليين معنيا بوضع المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي، وربطت هذه العملية ببرامج المناهج التي يطلع بها مكتب اليونسكو الدولي للتعليم. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني بشأن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية

على نطاق البلد في آذار/مارس ٢٠٠٢ (ويبلغ ذلك المعدل نسبة قدرها ٥٤ في المائة في الاتحاد، ونسبة قدرها ٤٣ في المائة في جمهورية صربسكا، ونسبة قدرها ٥١ في المائة في مقاطعة بريتشكو). ولا يزال تنفيذ قوانين الملكية يواجه صعوبة في بعض المناطق، لا سيما في جمهورية صربسكا الشرقية، وإن كان من الملاحظ حدوث قدر من التقدم حتى في تلك المناطق.

٢٢ - ومنذ انتهاء الحرب قدم المجتمع الدولي مساهمة كبيرة في تعمير البوسنة والهرسك وإعادة تأهيلها. بيد أن منطقة سريرينتسا الكبرى، في كيان جمهورية صربسكا، ظلت تمثل حالة خاصة، إذ تظل أفجع الحالات عاطفيا وأقلها تعميرا وأكثرها دمارا اقتصاديا في البلد بأكمله. وقد أدى التطرف المحلي وعمليات التعويق إلى فرض حظر تمويلي حتى عام ١٩٩٩ على بلدية سريرينتسا وقطاع كبير من الجزء الشرقي من جمهورية صربسكا. وبناء على ذلك ظلت الأوضاع في سريرينتسا كما كانت في عام ١٩٩٥ بحيث لم تحدث أي عمليات إعادة بناء فيها ولم يحدث أي انتعاش ولا تنمية ولا عودة للأقليات إليها. وفي العام الماضي، ونتيجة لعمل مكثف من جانب منظمات دولية، استقر الأمن والوضع السياسي وبدأت عمليات عودة البُشناق إلى المنطقة بداية واعدة، وكذلك عودة الصرب إلى ديارهم خارج المنطقة. واستمرار هذه العملية والإسراع بها مرهونان بوجود دعم دولي إضافي. وفي أعقاب تقييم متعمق للمنطقة، صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - هي برنامج الانتعاش الإقليمي في سريرينتسا.

٢٣ - وفي ١٣ أيار/مايو عُقد في مدينة نيويورك مؤتمر للمانحين من أجل برنامج الانتعاش الإقليمي في سريرينتسا، تولى رئاسته مثلي الخاص ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا. ويركز برنامج الانتعاش على العودة في اتجاهين،

رابعاً - الأعمال التحضيرية لإنهاء البعثة

٢٧ - رحَّب مجلس الأمن، بقراره ١٣٩٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، في جملة أمور، بقبول مجلس تنفيذ السلام للعرض الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي لتوفير بعثة شرطة من الاتحاد الأوروبي، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لتابعة انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كجزء من برنامج منسق بشأن سيادة القانون. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة ستة أشهر أخرى، فسيبقى قوام مأذون به يضم ٦٠٠ ١ ضابط من ضباط الشرطة ريثما تجري الانتخابات الوطنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ذلك سينخفض هذا القوام بسرعة إلى ٤٦٠ ضابطاً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي غضون ذلك ستستق البعثة أعمالها عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لضمان انتقال المسؤوليات من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بدون فجوات. وبعد ذلك سيبقى مكتب تابع للأمم المتحدة في سراييفو لمدة ستة أشهر أخرى لتيسير انتقال المسؤولية السلس إلى الاتحاد الأوروبي ولمعالجة أي قضايا متبقية قد تنشأ.

خامساً - الصناديق الاستثمارية

٢٨ - يساعد الصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك في تنفيذ البرامج الأساسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من خلال تقديم المعدات وتمويل دورات التدريب. وقد تلقى الصندوق تبرعات بلغت قيمتها ١٥,٦ مليون دولار. وتجري مواءمة قاعدة بيانات تحدد أولويات احتياجات الشرطة المحلية من حيث المعدات والبنية الأساسية الضرورية.

٢٩ - ويساعد الصندوق الاستثماري لإصلاح مرافق الخدمات العامة الأساسية في سراييفو مشاريع في ميادين

معنية بالإيدز. وأجرت اليونيسيف دراسة للتقييم والاستجابة السريعين في سبع مدن بشأن السلوك المخوف بالمخاطر بين الشباب المعرض على وجه الخصوص للإصابة بالعدوى، كأساس لتصميم وتنفيذ تدابير للحد من مخاطر الإصابة بعدوى الإيدز إلى أدنى درجة. وبالتعاون مع وزارات التعليم ومعاهد التربية في الكيانات، تدعم اليونيسيف إدخال منهجيات للتدريس متمحورة حول الأطفال وكذلك تهيئة بيئات مراعية للأطفال في جميع المدارس الابتدائية. وتدعم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هذا المشروع في ١٢٠ غرفة من غرف الدراسة موجودة في شتى أنحاء البلد وذلك بتقديم المعدات والأثاث المدرسية.

٢٦ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم خبرتها وإرشادها في مجال حقوق الإنسان إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المحلية والعمل عن كثب مع المجتمع المدني والحكومة. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من خلال مشروع العنف العائلي في زينتشا الذي يُنفذ بقيادة المفوضية (انظر S/2001/1137، الفقرة ٢٨)، بدأت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مشروعاً على نطاق البلد بشأن العنف العائلي. وأبلغ عن أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات العنف العائلي والاعتداء الجنسي وقامت الشرطة بمتابعة تلك الحالات. وعُينت في البلديات الموجودة في شتى أنحاء البلد مراكز تنسيق تابعة للشرطة المحلية معنية بالعنف العائلي والعنف ضد المرأة، ونُظمت دورات تدريبية للشرطة المحلية، وقُدمت المساعدة لإنشاء أفرقة عاملة مجتمعية. وفي عام ٢٠٠٢ بدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج المشترك للتقييم البلدي، الذي سيوفر تقييمات لحقوق الإنسان في ٤٨ بلدية، بحيث تحدد خطط الأساس والمؤشرات التي يمكن في ضوءها قياس التقدم المحرز وإيجاد برمجة موجهة.

١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، رهناً باتخاذ مجلس الأمن قراراً بشأن مدة ولاية البعثة. وقد قُدمت الخطة الرئيسية للتصفية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في وقت سابق من هذا العام، وكذلك الخطة الأولية للتصرف في الأصول التي سيلزم أن توافق عليها الجمعية العامة. وتورد تلك الخطة تفاصيل الأصول التي سُنقل إلى قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي أو إلى بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك الأصول التي سيجري التخلص منها محلياً لتعرضها للبلوى العادي، والأصول التي سيجري التبرع بها للسلطات المحلية دعماً لمختلف البرامج التي تنفذها البعثة.

٣٣ - وتقوم البعثة بوضع خطة لخفض حجم جميع فئات الموظفين على مراحل. وسيجري تنفيذ هذا الخفض بالاقتران مع خطة التصفية العامة. وفي الوقت ذاته، واعترافاً بقيمة وجود كادر من الموظفين المؤهلين جيداً والمتمرسين وبمساهمة ذلك الكادر، تتعاون البعثة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، لتحديد فرص العمالة البديلة لجميع فئات موظفي البعثة وللترويج لتلك الفرص ترويجاً نشطاً. وتسعى الأمانة أيضاً بحمة إلى تسريب أكبر عدد ممكن من الموظفين المؤهلين في بعثات ميدانية أخرى عندما يصبحون متاحين. وسيولى اهتمام خاص أيضاً لتقديم المساعدة والتدريب للموظفين عندما يتهيئون لدخول سوق العمل من جديد.

ثامناً - الملاحظات

٣٤ - تمضي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بسرعة نحو إنجاز مهامها الأساسية. ومن بين الإنجازات المهمة التي حققتها منذ صدور تقريرها الأخير بدء المرحلة الأخيرة من منح شهادات لأفراد الشرطة؛ والتقدم السريع الذي أحرزه مشروع تحليل النظم لاستكمال إعادة تشكيل الشرطة على نطاق البلد؛ وتوسيع دائرة حدود الدولة لتشمل

الصحة العامة، والمأوى، والمياه، والطاقة، والنقل العام، والاتصالات، والتعليم، والصرف الصحي، تموّل إلى حد كبير بواسطة تبرعات بلغ مجموع قيمتها ٢٠,٨ مليون دولار. وعلاوة على ذلك استُخدم دخل من الفوائد قدره ٣,١ ملايين دولار لتمويل المشاريع. ومن دخل إجمالي قدره ٢٣,٩ مليون دولار تم تنفيذ مشاريع بلغ مجموع تكاليفها ٢٣,٧ مليون دولار، أو وُوفّق على تنفيذها.

سادساً - الجوانب المالية

٣٠ - في تقريره بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/56/773)، المعروض حالياً على الجمعية العامة، ذُكر أن الميزانية اللازمة لمواصلة البعثة أعمالها من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ولتصفيتها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تبلغ ٧٨,٥ مليون دولار. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة (A/56/887/Add.2) رصد اعتماد لذلك يبلغ ٧٨,٥ مليون دولار. ولذا، في حالة تمديد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٧ أدناه، ستقتصر تكلفة التمديد على ذلك المبلغ.

٣١ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦١,١ مليون دولار. وفي نفس التاريخ بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٤٠٩ ٠٠٠ دولار.

سابعاً - أنشطة البعثة في مجال النقل والإمداد

٣٢ - إن أنشطة البعثة في مجال النقل والإمداد منذ بداية العام كانت تحركها الأعمال التخطيطية والتحضيرية المتعلقة بعملية خفض حجم البعثة وتصفياتها التي من المقرر أن تبدأ في

التعويق والتدخل والأنشطة غير الشرعية من جانب المتطرفين السياسيين المترسخين والمنظمات الإجرامية، سيتطلبان اهتماما دوليا مستمرا. وستكون هناك حاجة إلى رصد الشرطة المحلية وتقديم المساعدة لها للحفاظ على ما أنجزته البعثة ولضمان إحراز مزيد من التقدم نحو سيادة القانون. وستكون هذه هي مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي للمتابعة. وعلاوة على ذلك سيكون استمرار وجود قوة تحقيق الاستقرار ودعمها ضروريين. ولا يقل أهمية عن ذلك اعتقال مجرمي الحرب المتهمين الذين يؤدي وجودهم إلى زيادة بأس المتطرفين وإلى تقويض المصالحة. وأهيب بسلطات البوسنة والهرسك وبالدول المجاورة، وكذلك بجميع الأطراف الأخرى المعنية، أن تتعاون تعاوننا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣٧ - وأوصي، لذلك، مجلس الأمن بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بقوام مأذون به يبلغ ٦٠٠ ضابط من ضباط الشرطة، يُخفّض بعد الانتخابات العامة التي ستجري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤٦٠ ضابطا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي غضون ذلك ستتنسق البعثة أعمالها عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لضمان انتقال المسؤوليات من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بدون أي فجوات.

٣٨ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لجاك بول كلاين، ممثلي الخاص، ولفنسان كوردوروا، مفوض قوة الشرطة الدولية، لقيادتهما القوية، وأن أعرب عن تقديري أيضا لرجال ونساء البعثة لتفانيهم ومشاركتهم على خدمة السلام في البوسنة والهرسك.

٨٨ في المائة من الحدود ونجاحها في زيادة خفض الهجرة غير القانونية؛ وبدء عمليات منسقة باستخدام الآليات التي أوجدتها البعثة للتعاون بين الكيانات ولتعاون الشرطة الإقليمية؛ واعتماد دائرة الشرطة في منطقة بريتشكو؛ وتوحيد شرطة مدينة موستار.

٣٥ - ويحتاج مشروعان أساسيان إلى دعم إضافي لكي يتم إنجازهما هذا العام. الأول هو إنشاء منصب مفوض شرطة دائم في الاتحاد. ويمثل ذلك إحدى الأولويات للبعثة، بهدف تحسين أعمال أجهزة إنفاذ القانون ضد التدخل السياسي. وإني أطلب إلى سلطات الاتحاد أن تمتثل لشرط إنشاء منصب من هذا القبيل في وزارة داخلية الاتحاد وأن تصدر التشريع اللازم فورا دون مزيد من التأخير. أما المشروع الأساسي الآخر فهو دائرة حدود الدولة. وقد انتهت البعثة من جميع الأعمال التحضيرية لانتشار تلك الدائرة انتشارا كاملا بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام. بيد أنه بالنظر إلى وضع البوسنة والهرسك الاقتصادي الصعب ولوجود أولويات مالية منافسة، لا يكفي المخصص المالي المرصود في ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٢ لتمويل الحجم الحالي حتى لتلك الدائرة لمدة سنة كاملة. وتأخير انتشار دائرة حدود الدولة في الوقت المحدد سيؤثر سلبا على مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والإرهاب في أوروبا. لذلك فيني أحث سلطات الدولة على إعطاء أولوية لتمويل دائرة حدود الدولة، وأحث المانحين المحتملين على النظر في تقديم تبرعات مالية إضافية.

٣٦ - وبينما ستنتجز بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولايتها الأساسية في نهاية عام ٢٠٠٢، كما هو متوخى في خطة تنفيذ ولايتها، فإن الضعف النظمي في سيادة القانون في البوسنة والهرسك، واستمرار أعمال

تشكيل قوة الشرطة الدولية وقوامها في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢

٣٨	الاتحاد الروسي
١٦	الأرجنتين
١٤٨	الأردن
٣٠	إسبانيا
١٥٣	ألمانيا
٢٧	إندونيسيا
٣٥	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢٣	إيطاليا
٩٣	باكستان
٣١	البرتغال
٣٤	بلغاريا
٢٦	بنغلاديش
٥٠	بولندا
٥	تايلند
٣٦	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٣٠	الدانمرك
١٨	رومانيا
١٩	السنغال
٣٠	السويد
١٠	سويسرا
٦	شيلي
١٥	الصين
٩٨	غانا
١١٤	فرنسا
١١	فنلندا
١٥	فيجي
٩	كندا
٧	كينيا
٢٥	ماليزيا
٤٧	مصر
٧٦	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١٢	النرويج
١٣	النمسا
١٨	نيبال
٦	نيجيريا
٩٥	الهند
١٣	هنغاريا
٥٤	هولندا
٤٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١١	اليونان
١٥٨٦	المجموع
